مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٤٩٨

الجمعة، ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٩، الساعة ١٧/٣٠

نيويورك

الرئيس	السيد لو دريون	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد ريبكين
	ألمانيا	السيد هويسغن
	إندونيسيا	السيد دجاني
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بيتسويريفا
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بيرو	السيد دوكلوس
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سينغر فايسنغر
	جنوب أفريقيا	السيدة ما بيزا – نكاكولا
	الصين	السيد ياو شاوجون
	غينيا الاستوائية	السيدة ميلي كوليفا
	كوت ديفوار	السيد أمون – تانوه
	الكويت	السيد بوريسلي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كلي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هانتر

جدول الأعمال

الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

رسالة مؤرخة ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٩ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2019/159)

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2019/218)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٧/٣٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

رسالة مؤرخة ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٩ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2019/159)

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2019/218)

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2019/263، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته فرنسا.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2019/159، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٩ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن، وإلى الوثيقة S/2019/218، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجرى التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، ألمانيا، إندونيسيا، بلجيكا، بولندا، بيرو، الجمهورية الدومينيكية، جنوب أفريقيا، الصين، غينيا الاستوائية، فرنسا، كوت ديفوار، الكويت، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٤٦٣ (٢٠١٩).

سأدلي الآن ببيان بصفتي وزير الشؤون الأوروبية والخارجية في فرنسا.

ترحب فرنسا باتخاذ القرار ٢٤٦٣ (٢٠١٩)، الذي يجدد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وباتخاذه بالإجماع، أثبت مجلس الأمن مرة أخرى وحدته بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية.

بادئ ذي بدء، أود أن أبرز التقدم الذي أحرزته جمهورية الكونغو الديمقراطية على طريق الاستقرار والديمقراطية. إن انتخابات كانون الأول/ديسمبر، التي أجريت بدعم من بعثة الأمم المتحدة، قد أتاحت الانتقال السلمي للسلطة بانتخاب فليكس تشيلومبو تشيسيكيدي. وأود أن أثني على جميع الكونغوليين، لأنهم تحلوا بالصبر في ممارسة حقهم في التصويت والتعبير عن رغبتهم في التغيير ونقل السلطة، حتى بعد أن تأجلت الانتخابات لمدة عامين. وتشكل هذه الانتخابات خطوة مهمة.

وأود أن أؤكد على أن الأمم المتحدة قامت بدور مهم في هذا التقدم. وفي ٢٠ عاما، فإن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وقفتا بحزم مع جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونحيط علما بالتطورات التي حدثت مؤخرا وندعو البلد إلى المضي قدما في ممارسة سيادته. مع ذلك، وهذا هو السبب في تجديد الولاية، لا يزال عمل بعثة الأمم المتحدة

ضروريا لمواجهة التحديات الأمنية القائمة، لا سيما تلك التي تشكلها الجماعات المسلحة في شرق البلاد.

إن الولاية التي اعتمدت للتو تمثل مرحلة انتقال. وفترة الأشهر التسعة ستتيح الوقت للأمانة العامة لإجراء استعراض استراتيجي للبعثة، بهدف الحصول على فهم أفضل للقضايا والاحتياجات وتكييف ولاية البعثة وفقا لذلك. وبعدها ستكون الفرصة متاحة أمام مجلس الأمن، وكذلك الأمانة العامة، لإجراء مناقشات مع السلطات الكونغولية. ونحن جميعا مقتنعون بأن أي بلد يستضيف على أراضيه عملية حفظ سلام يجب أن يكون له صوت. وفي هذا الصدد، أرحب بالتزام الرئيس تشيسيكيدي بتعاون أكبر مع البعثة. وأخيرا، فإن فترة الأشهر التسعة ستتيح لنا التفكير في ما يحدث بعد – فك الارتباط التدريجي الذي يسير جنبا إلى جنب مع الممارسة الفعالة لسيادة الدولة الكاملة على جميع أراضيها.

وتم تحديد أولويتين للولاية: حماية الأشخاص المعرضين لأكبر تهديد ودعم استقرار المؤسسات وتعزيزها. ولتنفيذهما، سوف نعتمد على الالتزام الكامل والمثالي للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين، الذين يعملون مع قوات الأمن المسلحة والمحلية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. والمجلس يشجع البعثة بقوة على استخدام الولاية لتنفيذ الإصلاحات الداخلية التي بدأتها بالفعل. وقد أجرت البعثة تعديلات أولية، كانت ضرورية. ويجب أن تصبح البعثة سريعة الاستجابة ومتحركة، لا سيما لواء التدخل الذي تساعد ولايته القوية في مكافحة الجماعات المسلحة بفعالية.

ما زالت هناك تحديات كبيرة، بطبيعة الحال، لكنني آمل أن تؤدي الولاية إلى إحراز تقدم كبير. وهذا أمر ضروري بوجه خاص في شرق البلاد، من حيث مكافحة الجماعات المسلحة، ولا سيما تحالف القوى الديمقراطية. وهذا شاغل حقيقي يتطلب تعزيز التعاون الإقليمي. ومسألة الأمن في الشرق لا تنفصل عن مكافحة وباء الإيبولا، حيث أن الجماعات المسلحة تعطل الجهود الإنسانية بطريقة تثير قلقا بالغا. ومكافحة الإيبولا هي أحد عناصر مهمة حماية المدنيين في الولاية الجديدة. وعلاوة على الوضع في الشرق، نعتقد أن انتخاب السيد تشيسيكيدي يوفر فرصة للتصدي، من خلال عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، لمسألة استمرار الجماعات المسلحة في اعتداءاتها في منطقة كاساي ومقاطعة إيتوري، على وجه الخصوص. وسنواصل دعم السلطات الكونغولية بشأن جميع تلك المسائل، كما فعلنا دائما.

أخيرا، أود أن أشير إلى أن احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية يكفل السلام والاستقرار والثقة. وهذه المعايير حيوية لضمان اقتراب جمهورية الكونغو الديمقراطية من مستقبلها بشعور متجدد من الهدوء. والتزامات الرئيس تشيسيكيدي الأولية بهذا الشأن مشجعة للغاية. وأنا أرحب بها. وأذكر منها بصفة خاصة إطلاق سراح المسجونين لأسباب سياسية، والتدابير المتخذة لفتح المجال العام.

وفي رأينا، تلك هي الظروف التي ستتمكن البعثة بموجبها من الوفاء بمهمة السلام، وستواصل جمهورية الكونغو الديمقراطية إحراز تقدم على طريق السيادة. وللمجلس أن يطمئن إلى التزام فرنسا في هذا الصدد.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الآخرين الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

أعطي الكلمة لوزير الخارجية في كوت ديفوار.

السيد أمون – تانوه (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): ترحب كوت ديفوار باتخاذ القرار ٢٤٦٣ (٢٠١٩)، الذي يجدد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونهنئ القائم على الصياغة الفرنسي للعمل

الممتاز الذي قام به، الأمر الذي جعل التوافق ممكنا في البحث المستمر عن نتيجة.

وفي إطار تجديد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة، الذي يجري في بيئة ما بعد الانتخابات التي تتسم بالحاجة إلى تحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، كما ذكر، فإن القرار ٢٤٦٣ (٢٠١٩) يسند أولويتين للبعثة: حماية المدنيين ودعم الاستقرار وتعزيز مؤسسات الدولة والحكم وإصلاح قطاع الأمن. وبالنظر إلى هشاشة الحالة، تحتاج جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى دعم المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة، لضمان حماية المدنيين من جميع أشكال العنف، وضمان بناء السلام والاستقرار في البلد.

ومن المفهوم أنه ليس المقصود من البعثة أن تبقى في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولذلك، ينص القرار ٢٤٦٣ (٢٠١٩) على إجراء استعراض استراتيجي مستقل للبعثة في غضون تسعة أشهر، من أجل وضع استراتيجية خروج مرحلي وتدريجي، بالاتفاق مع سلطات البلد. وكوت ديفوار تكرر دعمها الكامل لأفراد البعثة، وتشجع البعثة على مواصلة جهودها لاستعادة السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة لوزيرة الدفاع والمحاربين العسكريين القدماء في جنوب أفريقيا.

السيدة مابيسا – نكاكولا (جنوب أفريقيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): نشكر الوفد الفرنسي بصفته القائم على الصياغة لجهوده الدؤوبة والتزامه بتيسير القرار ٢٤٦٣ (٢٠١٩)، الذي اتخذناه اليوم.

إن تجديد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية هو مهمة كبيرة من جانب مجلس الأمن دعما للحكومة. ويأتي تجديد الولاية على خلفية الانتخابات السلمية والانتقال السلمي للسلطة من الرئيس السابق كابيلا كابانغي إلى الرئيس تشيلومبو تشيسيكيدي. وجنوب أفريقيا تعتبر تجديد ولاية البعثة لفترة أخرى مدتها تسعة أشهر دليلا هاما على التزام المجلس بمعالجة عدم الاستقرار الدائم، ولا سيما في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ونشارك الآخرين في الإعراب عن القلق إزاء الحالة الأمنية في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والاتجار بها..

وفي ذلك الصدد، هناك حاجة ملحة لأن تعزز حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية قدرات مؤسساتها بدعم من بعثة الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين حماية المدنيين ووضع برنامج فعال لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، فضلا عن تقديم الدعم المالي بناء على طلب حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وإذ نمدد ولاية البعثة، فإن من المناسب أن نؤكد الدور الحيوي الذي تضطلع به البعثة منذ نشرها في جمهورية الكونغو الديمقراطية قبل ما يقرب من عقدين. ومن المهم أيضا الإعراب عن امتناننا لجميع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، بما في ذلك تنزانيا وملاوي اللتين تشكلان معنا جزءا من لواء التدخل التابع للقوة، لالتزامها بكفالة السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونشيد في هذا السياق، بجميع إخواننا وأخواتنا الذين ضحوا بأرواحهم في السعي إلى تحقيق السلام والاستقرار في البلد.

وختاما، فإن تنمية جمهورية الكونغو الديمقراطية ورخاءها يكتسيان أهمية بالغة ليس للبلد نفسه فحسب وإنما للمنطقة والقارة بأسرها. وعليه، نؤكد من جديد التزامنا بتحقيق السلام والاستقرار في البلد حتى نضمن أن الشعب الكونغولي يجني أخيرا منافع الموارد الطبيعية الوفيرة في بلده. وعلاوة على ذلك، ندعو المجلس، فضلا عن المجتمع الدولي، إلى دعم الحكومة الجديدة لضمان السلام والاستقرار والتنمية هناك.

السيد هنتر (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): تواصل الولايات المتحدة تقديم الدعم القوي إلى بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ويسرها أن صوتت مؤيدة للقرار ٢٤٦٣ (٢٠١٩) اليوم. ونشكر الممثلة الخاصة للأمين العام زروقي، وفريقها على قيادتهما للبعثة في لحظة هامة في تاريخ البلد، وأثني على مشاركتهما في دعم الشعب الكونغولي.

وتهدف الولاية الجديدة للبعثة إلى تكييفها مع أولويات الإدارة الجديدة المتمثلة في – مكافحة الفساد وزيادة الشفافية والرصد والمساءلة وتحسين الأمن في جميع أنحاء البلد، ولا سيما في الجزء الشرقي منه، وتحسين الممارسات المتعلقة بحقوق الإنسان، وتوفير الفرص لجميع السكان الكونغوليين. وتعطي الولاية الجديدة للبعثة أيضا أولوية لسلامة ورفاه الشعب الكونغولي. ومن خلال التركيز على حماية المدنيين ووقف العنف الجنسي والجنساني ومنع الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة ضد الأطفال أكد المجلس أن المسؤولية الأساسية للبعثة هي دعم أولئك الذين عانوا من استمرار النزاع وعدم الاستقرار والعنف لفترة طويلة جدا.

ويتضمن قرار اليوم صيغا جديدة بشأن أداء عمليات حفظ السلام بغية المساعدة في ضمان أن يشمل طاقم موظفي البعثة أفضل الأفراد المدنيين والعسكريين من حيث الأداء. ونتيجة لذلك، نتوقع إجراء تحسينات في تنفيذ البعثة لولايتها بهدف تحييد الجماعات المسلحة ومنع نشوب النزاعات، بما في ذلك من خلال نزع السلاح وجهود الوساطة. وتشدد الولاية أيضا على الدور الهام الذي تستطيع البعثة الاضطلاع به في التصدي لاستمرار تفشي فيروس إيبولا. وتستطيع البعثة – عند الطلب – تقديم المساعدة الأمنية إلى الجهات التي تقدم الدعم المنقذ للحياة.

ولعل الأهم من ذلك أن المجلس، وبفضل تركيزه على تعزيز المؤسسات الكونغولية في حدود الموارد المتاحة، قد أعطى البعثة ولاية تمكّنها من العمل عن كثب مع السلطات الكونغولية بهدف تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات في المجالات ذات الأهمية الاستراتيجية مثل الأمن وسيادة القانون وإدارة الموارد الطبيعية. وتكتسي تلك الجهود أهمية بالغة لنجاح البعثة في الأجل الطويل ونقل مسؤولياتها في نهاية المطاف إلى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ونلاحظ أن القرار ٢٤٦٣ (٢٠١٩) يتضمن إشارات إلى المحكمة الجنائية الدولية. ونشير في ذلك الصدد، إلى سياسة الولايات المتحدة إزاء المحكمة الجنائية الدولية على النحو الذي أعلنه البيت الأبيض في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، وكذلك إلى تصريح وزير الخارجية بومبيو في ١٥ آذار/مارس بشأن فرض القيود على تأشيرات دخول موظفي المحكمة إلى البلد استمرارا في تنفيذ تلك السياسة. وعلى وجه الخصوص، تكرر الولايات المتحدة الأمريكية رفضها المبدئي الثابت لادعاء المحكمة الجنائية الدولية أي ولاية قضائية على رعايا الدول التي ليست أطرافا في نظام روما الأساسي، بما فيها الولايات المتحدة إسرائيل، في ظل غياب إحالة من جانب مجلس الأمن أو الحصول على موافقة تلك الدولة. ونود أيضا أن نكرر الإعراب عن شواغلنا الجدية إزاء التحقيقات التي تقترحها المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية مع الموظفين التابعين للولايات المتحدة في سياق النزاع الدائر في أفغانستان.

إن جمهورية الكونغو الديمقراطية دولة طرف في نظام روما الأساسي ووافقت على النحو المشار إليه في القرار ٢٤٦٣ (٢٠١٩) على ممارسة المحكمة لولايتها القضائية. وندرك أن ولاية البعثة فيما يخص المحكمة الجنائية الدولية ستقتصر على العمل مع سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية في الظروف التي تقبل فيها جميع الدول المعنية أنشطة المحكمة. ولا تزال الولايات المتحدة رائدة في الجهود الرامية إلى إنهاء الإفلات من العقاب، وتواصل دعم العدالة والمساءلة عن الجرائم الدولية، بما

في ذلك جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية. ونحترم قرارات الدول التي اختارت الانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية، وبالتالي، فإننا نتوقع أن يحترم قرارنا بعدم الانضمام إلى المحكمة وعدم تعريض مواطنينا للولاية القضائية للمحكمة.

السيد دجاني (إندونيسيا): نرحب باتخاذ القرار ٢٤٦٣ (٢٠١٩) اليوم. وقد جاء القرار نتيجة لتسية تأخذ في الاعتبار شواغل الحكومة الجديدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويعد الانتقال السلمي للسلطة في البلد نقطة تحول هامة في تاريخ البلد. وقد أدت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية دورا هاما في هذه العملية، وستواصل الدور الحيوي نفسه لضمان استدامة السلام في البلد. ونرحب بالقرار الذي يكفل قدرة البعثة على مواصلة الاضطلاع بدورها حتى نهاية العام.

وترحب إندونيسيا أيضا بتسليم القرار على النحو المناسب بأهمية استخدام المشاركة المجتمعية من أجل تعزيز قدرة البعثة على تقديم الدعم في مجال الحماية وتنفيذ المهام المنوطة بها، بما في ذلك حماية المدنيين. ونتطلع إلى الاستعراض الاستراتيجي للبعثة من قبل الأمين العام. ونأمل أن يجرى الاستعراض على نحو يأخذ في الاعتبار حاجات الشعب الكونغولي. ولذلك، فإن من الأهمية بمكان إجراء مشاورات تشمل الحكومة وقائد البعثة والبلدان المساهمة بقوات عسكرية وأفراد شرطة.

وينبغي أن تكون سلامة وأمن حفظة السلام جزءا أيضا من الاستعراض لأنها باتت سببا للشعور بالقلق في الميدان. وشعرنا بحزن عميق لسماع تقارير عن شن الهجمات الموجهة ضد حفظة السلام ونعرب عن تقديرنا للقتلى.

ونشيد بفرنسا، بصفتها القائمة على الصياغة، في قيادة مناقشات القرار ٢٤٦٣ (٢٠١٩). وإذ نتطلع إلى التجديد المتوقع لولاية البعثة، فإننا نقف على استعداد للدخول في مناقشة في أقرب فرصة ممكنة من أجل اعتماد مشروع قرار أكثر شمولا ومراعاة لشواغل الشعب الكونغولي ولشواغل الأمانة العامة التي توفر الموارد للبعثة والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، التي ترسل الرجال والنساء إلى الميدان وللدول الأعضاء في المجلس من المنطقة المتضررة.

وتعدُّ إندونيسيا أحد أكبر البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة في بعثة الأمم المتحدة، وقد برهنت على أهمية الدور الذي تضطلع به في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للجماعات المسلحة في مقاطعة تنجانيقا. ونقلت المدافع إلى حفظة السلام، ما يدل على الثقة في حفظة السلام التابعين لنا. ولكن لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به.

وأود أن أختتم بياني بتأكيد رغبة وفد بلدي في أن يسهم القرار الذي اتخذناه للتو في تعزيز السلام والاستقرار الدائمين في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على أساس الاحترام الكامل لسيادتها وسلامتها الإقليمية. ويتعين علينا دعم حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيدة ميلي كوليفا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): أحيي الوفد الفرنسي على دوره القيادي في صياغة نص القرار ٢٤٦٣ (٢٠١٩). ونعلم أن تلك ليست بالمهمة السهلة، ونكرر تقديرنا وامتناننا لمختلف المسؤولين الحكوميين الرفيعي المستوى الذين انضموا إلينا في القاعة اليوم.

ونأخذ الكلمة لنعبر بإيجاز عن ارتياحنا باعتماد قرار اليوم ٢٤٦٣ (٢٠١٩)، وهو الأول من نوعه الذي اتخذه المجلس بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ إجراء الانتخابات الهامة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ الذي مكّن من عملية انتقال سلمي للسلطة في ذلك البلد للمرة الأولى. ومن المهم بالنسبة لنا – ودون المبالغة في الشعور بالرضا – ينبغي أن تجسد الولاية الجديدة المسندة إلى بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية اللحظة التاريخية الهامة التي يشهدها البلد. ولذلك، فإننا نلح على

ضرورة أن تعطي أحكام القرار الأمل في المضي قدما استنادا إلى نهج إيجابي وواقعي في الوقت نفسه. وخلال الأشهر الأولى من فترة ولايته، سيكون الرئيس تشيلومبو تشيسيكيدي بحاجة إلى دعم المجتمع الدولي في الوقت والحيز اللازمين لتشكيل الحكومة وتوطيد سلطته الشرعية في جميع أنحاء ذلك البلد الفسيح.

وعلى هذا الأساس، اتفق أعضاء المجلس على تمديد الولاية لمدة تسعة أشهر، دون إجراء تعديلات تقنية كبيرة، من أجل احترام الثقة التي أولاها الشعب الكونغولي ذو السيادة لرئيس الدولة الجديد. وسنجتمع مرة أخرى حول طاولة المفاوضات في نهاية تلك الفترة.

وفي أعقاب الاختتام الفعال للعمليات السياسية والانتخابية التي ما فتئنا نتابعها في السنوات الأخيرة، فإن بلدي على اقتناع بأنه يجب الآن توجيه الاهتمام والجهود المتعددة القطاعات لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، دون إهمال العاصمة، نحو نقل مركز العمليات من كينشاسا إلى الجزء الشرقي من البلد بهدف التصدي بشكل حاسم للجماعات المتمردة الهدامة الناشطة في المنطقة، والتي تشكل سبب ونتيجة الفوضى السائدة التي نشهدها. وتحقيقاً لهذه الغاية، سيكون من الضروري توفر الإرادة السياسية والشجاعة لدى جميع الجهات المعنية السياسية الوطنية والدولية، ولا سيما بلدان المنطقة. ويحدونا الأمل في أن نواصل هذا الحوار لا في مجلس الأمن فحسب، وإنما أيضاً في الهيئات الإقليمية ذات الصلة لمواصلة إحراز تقدم نحو بلوغ الهدف النبيل المتمثل في إسكات دوي المدافع في القارة.

في الختام، نود أن نشكر بعثة الأمم المتحدة على الدور الذي تؤديه في جمهورية الكونغو الديمقراطية والتي تقترب في كل يوم من اختتام عملها بنجاح. وبالمثل، نودّ أن نشكر جميع البلدان التي تُساهم بقوات أو تمويل أو بأي طريقة أخرى في السعي إلى تحقيق السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد سينغر ويزينغر (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أهنئ الرئاسة الفرنسية – الألمانية على القرار ٢٤٦٣ (٢٠١٩). غير أنني أود أن أغتنم هذه الفرصة أيضاً لكي أهنئ الرئاسة الفرنسية على الجزء الأول من الرئاسة الفرنسية – الألمانية، التي تبعث رسالة هامة عن وحدة الاتحاد الأوروبي. ولا بد لي أن أهنئ فريقكم الممتاز، سيدي الرئيس، وأن أعرب عن أملي في أن يكون صديقي السفير الألماني قد خرج بالكثير من الدروس من هذه الرئاسة ومن رئاسة الجمهورية الدومينيكية.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): بداية من يوم الإثنين، سنستفيد من الخبرة المقابلة.

أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد غاتا مافيتا وا لوفوتا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (*تكلم بالفرنسية*): بما أن الرئاسة الفرنسية لمجلس الأمن قد شارفت على الانتهاء، أودّ أن أنوّه بوجود معالي السيد جان – إيف لودريان، الوزير الفرنسي للشؤون الأوروبية والشؤون الخارجية، الذي شرفنا برئاسة هذه الجلسة. فحضوره هنا يدلّ على الأهمية التي يوليها بلده دائماً للحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأود أيضاً أن أشكره على إتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة المجلس في هذه الجلسة، المخصصة لاتخاذ القرار ٢٤٦٣ (٢٠١٩)، بشأن تجديد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأود أن أشكر بشكل خاص الأمين العام أنطونيو غوتيريش على تصميمه على المشاركة الشخصية في البحث عن حل وتحقيق السلام الدائم في الجزء الشرقي من بلدي. كما أود أن أعرب للمجلس عن امتنان حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية

وشعبها على الجهود التي يستمر في بذلها منذ أكثر من عقدين من الزمن من أجل استعادة السلام والاستقرار في بلدي.

وسأكون مقصراً ما لم أشكر أيضاً السيدة مابيسا – نكاكولا، وزيرة دفاع جنوب أفريقيا، والسيد مارسيل أمون – تانو، وزير خارجية كوت ديفوار، اللذين أتيا شخصياً لحضور هذه الجلسة، مما يدل على الصداقة والأخوّة القائمة لبلديهما مع بلدي.

يرحّب وفد بلدي باتخاذ مجلس الأمن للقرار ٢٤٦٣ (٢٠١٩)، الذي يجدد ولاية البعثة لمدة تسعة أشهر. وستتيح هذه الفترة الدنيا لحكومة بلدي الأخذ بزمام الأمور والإلمام بها وأن تكون قادرة على اتخاذ قرار مستنير بشأن عدد من المسائل التي تتطلب الاهتمام. كما سنستفيد من ذلك الوقت في الإعداد بهدوء للحوار الاستراتيجي واستراتيجية خروج البعثة.

ويسعد وفد بلدي أن يشير إلى أن حماية المدنيين هي في صدارة أولويات الولاية. وسيُمكّن ذلك البعثة من الاستفادة من الوسائل اللازمة لتقديم الدعم إلى الحكومة، التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية الأشخاص والممتلكات في جميع أنحاء الإقليم الوطني. وتفرض علينا الحالة المعقّدة في الجزء الشرقي من بلدي ومعاناة شعبنا المتضرر من اعتداءات الجماعات المسلحة المختلفة أن نوحّد جهودنا ونكافح معاً من أجل القضاء عليها واستعادة السلام الدائم في ذلك الجزء من البلد.

وفي نفس السياق، يرحّب وفد بلدي بتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه بشأن أهمية عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، حتى وإن لم تكن بارزة ضمن أولويات الولاية. ونرى أن هذا البرنامج يمكن أن يُسهم بشكل فعّال في القضاء على الجماعات المسلحة، إذا توافرت موارد مالية كافية للتمكين من النجاح في إعادة إدماج المقاتلين الذين ألقوا أسلحتهم في الحياة الاجتماعية.

ونرحّب باستمرار وجود لواء التدخل السريع بتشكيلته الحالية وبولاية لا تزال هجومية. وكما أكّدنا في بياننا أمام المجلس في ١٨ آذار/مارس، فإنه يجب تعزيز القدرات التشغيلية للواء، وكذلك لجميع قوات البعثة، بالمعدات الملائمة لتمكينها من التعامل مع الحرب غير المتناظرة (انظر S/PV.8486). وفيما يتعلق بالجماعات المسلحة التي تعيث فساداً في الجزء الشرقي من بلدي، ستواصل حكومة بلدي الطلب رسمياً إلى مجلس الأمن، في إطار لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، إدراج تحالف القوى الديمقراطية على قائمة الجماعات الإرهابية.

ويسرّ وفد بلدي أن يشير إلى أن القرار يشير، كما أكّدنا أمام المجلس في ٢٦ آذار/مارس، إلى أهمية إشراك البلدان الموقعة في التنفيذ الفعال للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون للمساعدة في إحلال سلام دائم في المنطقة، ولا سيما في الجزء الشرقي من بلدي (انظر S/PV.8491).

وفيما يتعلق بإعادة تشكيل القوات، من المؤسف أن المجلس لم يعتمد وجهة نظر الحكومة أو مقترحات الأمين العام، وأنه يجب الانتظار لحين الانتهاء من الحوار الاستراتيجي قبل اتخاذ قرار بهذا الشأن. ومع ذلك، نرحّب بمبدأ تنظيم هذا الحوار بالتعاون مع الحكومة، وفق ما نص عليه القرار ٢٢٧٧ (٢٠١٦).

وعلاوة على ذلك، وكما هو مذكور بوضوح في الرسالة الموجّهة إلى الأمين العام بشأن هذا الموضوع، أعربت أعلى سلطة في بلدي عن الرغبة في أن تقتصر الولاية السياسية المسندة إلى البعثة على دعم الحكومة في تنفيذ الإصلاحات. ويأمل وفد بلدي أن تجسّد صيغة القرار ٢٤٦٣ (٢٠١٩) بدقة فيما يتعلق بالولاية رأي حكومة بلدي وأن تزوّدها الولاية فعليا بالدعم الذي تحتاج إليه للاضطلاع بإصلاحاتها كي ننجح في التحدي المتمثل في استعادة السلام وإعادة بناء البلد. وبالإضافة إلى ذلك، يعتقد وفد بلدي أن أخذ مشكلة الاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية في الحسبان في سياق إيجاد حل للأزمة في الجزء الشرقي من بلدي هو خيار إيجابي يتعين الاستفادة منه.

ويعرب وفد بلدي عن تقديره لإقرار مجلس الأمن بالخطوات الأولى التي اتخذها رئيس الجمهورية في مجال حقوق الإنسان. ويدرك بلدي أن الطريق أمامنا لا يزال طويلاً وأن التحديات لا تزال قائمة، ويعد بمواصلة جهوده الرامية إلى تحقيق رغبة الرئيس في أن تصبح جمهورية الكونغو الديمقراطية دولة حقوق وملاذاً للسلام لجميع الكونغوليين، وكذلك لجميع أولئك الذين اختاروا بلدنا وطناً ثانياً لهم.

وفيما يتعلق بمسائل حماية الأطفال، والعنف الجنسي، والحالة الإنسانية والعديد من المسائل الأخرى المثيرة للقلق التي يتناولها القرار، فإن الحكومة لا تزال ملتزمة وستتبع الإجراءات المنصوص عليها في برنامج الرئيس من أجل تحسين الحالة على أرض الواقع في مختلف المجالات.

وأود أن أختتم بياني بملاحظتين. الأولى تتعلق بالصياغة المتفق عليها في عدة قرارات، التي يعتقد وفدي أنها في بعض الحالات التي عفا عليها الزمن، وينبغي تكييفها مع الظروف الحالية والوقت الراهن. والثانية تتعلق بترجمة القرار، لا تبدو النسخة الفرنسية من النص متوافقة مع الأصل باللغة الإنكليزية، ولا سيما في الفقرة ١١، حيث لا تعكس الترجمة تطور النص. لذلك، من المهم أن تعيد دائرة الترجمة التحريرية قراءة النص بأكمله بغية إعداد ترجمة أمينة تعكس النسخة المعتمدة.

وأود أن أؤكد للمجلس، دون التخلي عن شواغلنا الموضوعية بشأن مختلف المسائل التي يتناولها القرار، أن حكومتي قد أحاطت علما وستواصل العمل مع الأمم المتحدة، كما فعلت في الماضي، لصالح الشعب الكونغولي.

في الختام، أود أن أشكر بعثة الأمم المتحدة، ولواء التدخل التابع لها، وجميع البلدان المساهمة بقوات على عملهم خلال الولاية التي انتهت توا. ويحدونا الأمل في أن تكون الولاية الجديدة للبعثة تتويجا للجهود الرامية إلى تحقيق السلام المستدام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

قبل رفع الجلسة، وبما أن هذه آخر جلسة مقررة للمجلس في شهر آذار/مارس، أود أن أعرب عن خالص تقدير وفد فرنسا لأعضاء المجلس والأمانة العامة على الدعم الذي قدموه لنا. بعد شهر حافل بالعمل، يمكننا أن نهنئ أنفسنا على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن العديد من القضايا الهامة الواقعة في نطاق اختصاصنا. ما كنا لنتمكن من إنجاز ذلك بمفردنا أو بدون العمل الشاق والدعم والإسهامات الإيجابية من جميع الوفود وممثلي الأمانة العامة، بمن فيهم موظفو خدمة المؤتمرات والمترجمون الشفويون والمترجمون التحريريون ومدونو المحاضر الحرفية وموظفو الأمن.

وإذ نختتم رئاستنا، أعلم أنني أتكلم بالنيابة عن المجلس، بدءا من ممثل الجمهورية الدومينيكية، حين أتمنى حظا سعيدا لوفد ألمانيا خلال رئاستها للمجلس في شهر نيسان/أبريل.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.